|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **ادارة اعمال** | | | | Department |
| **خولة جاسم محمد** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **اثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 11 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي( بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)** | | | | Thesis Title |
| **1433 هـ بغداد 2012** م | | | | Year |
| **حظيت مقررات بازل 11 بعناية العديد من المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي والعالمي لما لها من أهمية ، حيث تعتبر حدثا هاما في تاريخ النشاط المصرفي العالمي ، وخطوة هامة في الاتجاه الصحيح من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة رأس المال ، وتعزيز ركائز الاستقرار المالي والمصرفي كما انها تحوي فرصا وتحديات صعبة ، بصياغتها لمقترحات وقواعد اضافية جديدة وسعت بموجبها نطاق كفاية رأس المال لتشتمل على مخاطر السوق ومخاطر اسعار الفائدة .انصبت مشكلة البحث من خلال تقويم مدى امكانية تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات لجنة بازل 11 (انضباط السوق)من عدمه واثرها على كل من كفاية راس المال المصرفي ,الرقابة الاشرافية ,والمخاطر المصرفية,وبيان جوانب ضعف التزام المؤسسات المصرفية بها والتي تؤدي بدورها الى استقرار النظام المالي ككل .وتكمن اهمية البحث ببيان اهمية رأس المال الكبير في العمل المصرفي وما يمتلكه من دور في امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف الامر الذي يعكس مدى استعداد المصارف العراقية بالسلامة المصرفية من خلال مدى امكانية تطبيقها لتلك المقررات .هدف البحث الى دراسة اثر انضباط السوق في كل من محور كفاية راس المال , محور الرقابة الاشرافية ,ومحور المخاطر المصرفية .وبيان اهم الفروقات بين المصارف الحكومية والاهلية للمصارف عينة البحث في معطيات الجانب الخاص بالتحليل المالي (نسب الربحية ,نسب توظيف الاموال ,ونسب التداول والسيولة .ولغرض تحقيق اهداف البحث استند البحث الى عدد من الفرضيات من اهمها يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور كفاية راس المال , يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور الرقابة الاشرافية ,يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور المخاطر المصرفية وعند مستوى دلالة 05.0 . تناول البحث الموضوع ، والاحاطة به عن طريق اربعة فصول ، ضم الفصل الأول منه منهجية البحث ودراسات سابقة في مبحثين ,ضم المبحث الأول منه منهجية البحث بينما شمل المبحث الثاني دراسات سابقة وموقف البحث الحالي من الدراسات السابقة اما الفصل الثاني فقد تناول الجانب النظري للبحث بثلاث مباحث ,حيث تطرق المبحث الأول منه الى مقررات لجنة بازل وكفاية راس المال وتناول المبحث الثانأي منه اساسيات المخاطر المصرفية وادارتها وتناول المبحث الثالث انضباط السوق ,اما الفصل الثالث فقد تطرق الى الجانب التطبيقي وقد تناول المبحث الاول منه نتائج التحليل المالي لاهم المؤشرات المالية للمصالرف عينة البحث وتناول المبحث الثاني منه نتائج استجابات المستبينين في حين تناول الفصل الرابع الأستنتاجات والتوصيات بمبحثين تضمن المبحث الأول منه الاسنتناجات بينما تناول المبحث الثاني منه التوصيات .كانت اهم الأستنتاجات هي: ارتفاع نسبة معدل النمو السنوي لنسب كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية خلال الفترة (2004 – 2010) مقارنة بمعدلات النمو المنخفضة لدى المصارف الأهلية التي أتصفت بانخفاض المعدل المذكور الأمر الذي يعكس ارتفاع مستوى الشعور بعامل المخاطرة من جهة وبتحقق الربحية من جهة أخرى في عملية التداول النقدي لدى المصارف الأهلية بشكل واضح والتي تكون على مستوى متدني عادة لدى متخذي القرار في المصارف الحكومية .**  **اما اهم التوصيات كانت: ضرورة رفد المصارف الحكومية بالملاكات المحاسبية المتمثلة بالعناوين الوظيفية : (مراقب امتثال، مراقب حسابات ، مدقق،لجنة تدقيق داخلية, محاسب قانوني) لافتقار تلك المصارف عينة البحث في تحققها لتلك الملاكات بالمقارنة بما هو ملاحظ لدى مجموعة المصارف الأهلية بهدف استكمال واحتواء عمليات النظام المصرفي كافة بمختلف الانشطة الموكل بانجازها، وضرورة اعتماد المصارف الحكومية مبدأ الافصاح التام عن نوعية نظم ادارة الرقابة والاشراف من جهة ، وعن استراتيجيات ادارة المخاطر من جهة اخرى ، والتي جاءت بتقويم ايجابي لدى المصارف الأهلية لما لها من أهمية بالارتقاء بمستوى احتواء عمليات انضباط السوق موضوع البحث .** | | | | Abstract |